

التقرير أوضح أن العالم اجتاز أكبر أزمة مالية مرت به في أوقات السلم منذ نحو 90 عاماً

« الشال » : الحكومة فشلت في تأمين الاستقرار المالي بمفهومه الكلي



لأن تصنيف الدولة
السيادي هو السقف
الأعلى للتصنيف
الاقتصادي لبقية
مؤسساتها خفضت
"ستاندرد آند بورز"
تصنيفات مصارف
كويتية رغم إشارات
بها

بعد استنزاف سيولة
الاحتياطي العام
وبداية السحب غير
المباشر من صندوق
"الأجيال" لم يؤمن
أحد بحصافة السماح
للحكومة بالاقتراض

مقارنة بنحو 336.9 مليون دينار كويتي (2.8 % من إجمالي الموجودات) في نهاية عام 2020، وارتفع بنحو 196 مليون دينار كويتي أي نحو 98.5 % مقارنة بنحو 199.1 مليون دينار كويتي (3.2 % من إجمالي الموجودات) للفترة ذاتها من العام السابق.

وتشير الأرقام إلى أن متطلبات البنك (من غير احتساب حقوق الملكية) سجلت ارتفاعاً بلغت قيمته 408.9 مليون دينار كويتي وسبته 7 % لتصل إلى نحو 6.219 مليار دينار كويتي بعد أن كانت 5.810 مليار دينار كويتي في نهاية عام 2020. وعند المقارنة بين إجمالي المطلوب في الفترة نفسها من العام السابق سجلت ارتفاعاً بنحو 690.2 مليون دينار كويتي أو بنسبة 12.5 % من بلغت آنذاك نحو 5.529 مليار دينار كويتي. وبلغت نسبة إجمالي المطلوبات إلى إجمالي الموجودات نحو 89.5 % مقارنة بنحو 90.2 %.

وتشير نتائج تحليل البيانات المالية المحسوبة على أساس سنوي، إلى أن معظم مؤشرات ربحية البنك قد سجلت ارتفاعاً عاماً منذ الفترة نفسها من عام 2020 إلى ارتفاع مؤشر العائد على معدل رأس المال البنك (ROE) إلى نحو 13.6 % مقارنة بنحو 11.9 %، وتحقيق العائد على معدل حقوق المساهمين الخاص بمساهمي البنك (ROE) ارتفاعاً أيضاً، فبلغ نحو 8.1 % بعد أن كان عند 6.4 %، بينما ثبت مؤشر العائد على معدل أصول البنك (ROA) عند 0.6 % للفترتين. وارتفعت ربحية السهم (EPS) إلى 6.00 فلس مقابل 4.57 فلس. وبلغ مؤشر مضاعف السعر/ الربحية (P/E) نحو 61.0 ضعف مقارنة بـ 58.2 ضعف، نتيجة ارتفاع السعر السوقي للسهم بنحو 37.6 % مقابل ارتفاع الربحية السهم وبنسبة 31.3 % مقارنة مع 30 يونيو 2020. وبلغ مؤشر مضاعف السعر/ القيمة الدفترية (P/B) نحو 4.3 مرة مقارنة بنحو 3.3 مرة.

5. الأداء الأسبوعي لبورصة الكويت

كان أداء بورصة الكويت خلال الأسبوع الماضي أقل نشاطاً، حيث انخفض مؤشر كل من قيمة الأسهم المتداولة وكمية الأسهم المتداولة وخصائصات الجريمة، وكذلك انخفضت قيمة المؤشر العام (مؤشر الشال). وكانت قراءة مؤشر الشال (مؤشر قيمة) في نهاية تداول يوم الخميس الماضي قد بلغت نحو 575.6 نقطة، بانخفاض بلغت قيمته 1.9 نقطة وسبسته 0.3 %.

إقبال الأسبوع الماضي، بينما ظل ما يعادل 18 % عن إقبال أي ما يعادل 87.8 نقطة.

نهاییة ما 2020.

بنك بويان حقق 21.1 مليون دينار أرباحاً عن النصف الأول من العام الحالي بارتفاع مقداره 3.5 ملايين دينار ونسبته 19.9 %

ومن جهة أخرى، ارتفع إجمالي المصروفات التشغيلية بقيمة أقل من ارتفاع إجمالي الإيرادات التشغيلية بنحو 6.8 مليون دينار كويتي أو بنحو 42.5%، وصولاً إلى نحو 154.4 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 142.5 مليون دينار كويتي في الفترة ذاتها من 2020. وشمل الارتفاع جميع بنود المصروفات التشغيلية، وارتفعت حصة الخصصات بنحو 3.8% ليصل إلى نحو 158.4 مليون دينار كويتي، وبنحو 24.4%، وصولاً إلى نحو 184.4 مليون دينار كويتي في الفترة ذاتها من 2020. وبذلك، ارتفع صافي الربح إلى نحو 22.2% من الجلب الإجمالي التشغيلية مقارنة بنحو 22.2% خلال الفترة المماثلة من عام 2020.

وتشير البيانات المالية للبلد إلى أن إجمالي الموجودات، سجل ارتفاعاً بلغ قدره 507.9 مليون دينار كويتي ونسبته 7.9 %، ليصل إلى 6.945 مليار دينار كويتي مقابل 6.437 مليار دينار كويتي في نهاية عام 2020. في حين بلغ ارتفاع إجمالي الموجودات (بما في ذلك الخو) 813.8 مليون دينار كويتي ونسبته 13.3 %، عند المقارنة بالفترة نفسها من عام 2020 بحوالي 6.131 مليار دينار كويتي. وارتفع بند تمويلات الأصول للعلاء بما قيمته 329.1 مليون دينار كويتي أي بما نسبته 6.8 %، وصولاً إلى نحو 5.152 مليار دينار كويتي (74.2 % مقارنة بنحو 4.823 مليار دينار كويتي (74.9 %). أما إجمالي الموجودات في عام 2020، وارتفع بنحو 11.6 %، ليصل إلى نحو 536.5 مليون دينار كويتي، مقارنة بالفترة نفسها من عام 2020 بحوالي 4.616 مليار دينار كويتي (775.3 %). أما إجمالي الموجودات، وبلغت نسبة تمويلات الأصول للعلاء إلى إجمالي حسابات المودعين نحو 95.1 % مقارنة بنحو 97.8 %، وارتفع أيضاً، بند ودائع لدى البنوك أخرى بما قيمته 1.15 مليار دينار كويتي أو بنسبته 19.4 %، ليصل إلى 339.1 مليون دينار كويتي (5.7 % من إجمالي الموجودات).

أداء أسواق مالية منتقدة نهاية يوليو 2021 مقارنة بنهاية عام 2020

السوق	النسبة المئوية (%)
سوق ابوظبي للأوراق المالية	45.0%
السوق المالية السعودية	26.7%
فانك 40 - فرنسا	19.1%
بورصة الكويت / المؤشر العام	18.7%
داوجونز - الولايات المتحدة	14.1%
دافنس - ألمانيا	13.3%
سوق دبي المالي	11.0%
بورصة مسقط	10.2%
بي اس آي سيليكتس - الهند	10.1%
الفرنسي 100 - بريطانيا	8.9%
بورصة البحرين	7.2%
بورصة قطر	3.0%
نيكيا 225 - اليابان	-0.6%
اس إن آي كومبوسيت - الصين	-2.2%

أداء بعض الأسواق المالية بنهاية شهر يوليو 2020

من المتوقع أن ينمو الاقتصاد العالمي هذا العام بنحو 6٪ ليعوض كل فاقد عام 2020 ويضيف 4.9 ٪. نموا في 2022

الأسواق في تقديرنا سوف تحقق أداءً موجباً مدعوماً بنمو اقتصادي مرتفع على مستوى العالم، و مدعوماً باستمرار المستوى المرتفع لباستمرار النفط والوقود ارتفاع مستوى إنتاج دول الأقليم ضمن اتفاق أوبك +، بعض التهديد أو المخاطر تأتي من احتمال عودة الحرب التجارية الباردة، وبعضها الآخر يأتي من احتمال تغيير السياسات النقدية والمالية والتوسعية قبل وصولها المحتمل في عام 2023 بسبب محاذير مستوى التضخم، ولا زال الأقليم عرضة لتطورات سياسية ساخنة قد تؤثر على استقراره.

4. نتائج بنك بوبيان
- النصف الأول 2021
أعلن بنك بوبيان نتائج أعماله للنصف الأول من العام الحالي، والتي تشير إلى أن البنك حقق أرباحاً (بعد الضرائب) بلغت نحو 21.1 مليون دينار كويتي بارتفاعاً مقداره 3.5% مقارنة بنحو 19.9 مليون دينار كويتي للفترة ذاتها من عام 2020. وسيعود النتائج إلى ارتفاع الأرباح الصافية في ارتفاع

الإيرادات التشغيلية بقيمة أعلى من ارتفاع المصروفات التشغيلية.

وفي التفاصيل، ارتفع إجمالي الإيرادات التشغيلية للبنك بنحو 13.2 مليون دينار كويتي أي نحو 16.6 %، حين بلغ نحو 92.6 مليون دينار كويتي مقارنة مع نحو 79.4 مليون دينار كويتي للفترة نفسها من عام 2020. وتحقق ذلك نتيجة ارتفاع بند صافي إيرادات التمويل بنحو 13.1 مليون دينار كويتي أو بنسبة 16.9 %، ليصل إلى نحو 79.1 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 65.9 مليون دينار كويتي. بينما انخفض بند صافي ربح تحويل عملات أجنبية بنحو 962 ألف دينار كويتي أو بنسبة 31.9 %.

الشهور السبعة الأولى من العام الجاري أداء إيجابيا أيضا، حيث حقق 12.4 % مكاسب مقارنة بمستويات مؤشراتهم في نهاية عام 2020. مقابل تحقيق سوقان خسائر.

أكبر الراجحين في شهر يوليو كان سوق أبوظبي بمكاسب مؤشره بحدود 7.1 % لارتفاع مكاسبه منذ بداية العام إلى نحو 45 %، أي ظل أكبر الراجحين منذ مقارنة مكاسب الشهور السبعة الأولى مع مستويات نهاية العام الفائت. ثاني أكبر الراجحين خلال يوليو كانت بورصة الكويت بمكاسب بحدود 3 % ومؤشره العام، لتصبح جملة مكاسبها منذ بداية العام نحو 18.7 %.

أي رابع أكبر الراجحين، تألها في الارتفاع، السوق الفرنسي بتحقيقه مكاسب بنحو 1.6 %، ومن ثم السوق الأمريكي بنحو 1.3 %.

وبورصة البحرين بنحو 0.6 %، وكسب السوق السعودي خلال يوليو نحو 0.3 %.

هذه المكاسب الطفيفة للسوق السعودي جعلته يعز من موقعه كثاني أكبر الراجحين منذ بداية العام وبنحو 26.7 %.

الخاسر الأكبر في شهر يوليو كان السوق الصيني الذي فقد مؤشر نحو -5.4 %، لتبلغ خسارته منذ بداية العام نحو -2.2 % أي أكثر الخاسرين ضمن أسواق العتبة. يأتي بعد السوق الياباني بخسائر بنحو -5.2 % خلال يوليو، وبذلك يصبح السوق الآخر الذي حقق خسائر مقارنة مع نهاية العام السابق وبنحو -0.6 %، ويلحقهما في تحقيق خسائر في شهر يوليو، سوق دبي وورصة مسقط بنحو -1.6 % و -0.8 % على التوالي. وحقق السوق البريطاني خسائر في الأقل في يوليو وبنحو -0.1 %.

ولا نعتقد أن بطرا جديد على أداء أسواق العتبة في شهر أغسطس، فغالبيتها

من دون إصلاحات اقتصادية ومالية جوهرية، فقد ترفع تلك التصنيفات وبسرعة إن أقر قانونا للدين العام يسمح للحكومة بالاقتراض وسداد عجز موازنتها العامة. أو السماح لها بالسحب من صندوق احتياطي الأجيال القادمة. أما كيفية استخدام الحصيلة، وربما وتبديدها بممارسات مثل إقرار إنفاق المليار دينار كويتي على تاجيل أقساط القروض أو مكافآت الصفوف الامامية، فقد يعني دخول صيدلة القروض وسداد أصلها وقروضها ما يؤدي إلى تدهور عديد المدي لفاكك منه. وبعد الكوئ عن مشروعات الإصلاح المالي والاقتصادي عندما عالت الكويت بها سوق الإقراض العالمي في عام 2017، ويعد استنزاف سيولة الاحتياطي الاعتراف بوقف الإضافة وبدائية السحب غير المباشر من احتياطي الأجيال القادمة، لم يؤمن أحد بصحة السياسة للحكومة بالاقتراض. وعجزت عن إقناع مجلس الأمة السابق الذي تملك فيه أغلبية. وفي وضع العلاقة المتشنجة بين الحكومة ومجلس الأمة الحالي، هناك مخاطر خفية لإسقاط مرسوم ضرورة للدين العام إن صدر خلال علة المجلس الصيفية على عودة المجلس إلى انعقاد، لذلك نعتقد أن من الأفضل الصبر قليلا على تخفيض التصنيفات، وتقديم مشروعات إصلاح المالي

والاقتصادي يشمل خفض
النفقات وتنوع مصادر
الدخل وتعريف الاستعدادات
للأموال المقرضة، عدا
عن ذلك، لا يفترض المضي
بمشروع الدين العام.

3. الأداء المقارن لأسواق
مالية منتقاة- يوليو 2021
استمر الأداء الإيجابي في
شهر يوليو لغالبية الأسواق
المنتقاة، حيث حققت خلاله 9
أسواق مكاسب بينما حققت
5 أسواق خسائر مقارنة مع
أداء شهر يونيو. ومع انتهاء
شهر يوليو، شهدت حصة

الاستباقية والتحويلية،
لذلك جاءت تقديرات وكالة
ستاندر آند بورز لوضع
القطاع المصرفي المحلي، ليس
فقط أن سلامته من الأفضل
على مستوى الإقليم، وإنما
من الأفضل على مستوى
العالم، ولا نملك سوى تكرار
تقديرنا لبنيك الكويت المركزي،
ولكفاءة القطاع المصرفي.

2. التصنيف الائتماني -
ستاندر آند بورز

على النقيض تماما من تقرير سلامة الإسترار المالي بمفهومه الضيق، جاء الانتقاد لانعاش لفضل الحكومة في تأمين الاستقرار المالي بمفهومه الكلي، أي استقرار الأوضاع المالية العامة، وخفضت الوكالة التصنيف السيادي من AA- إلى A+ مع نظرة مستقبلية سلبية. ولأن التصنيف السيادي للتدولة هو السقف الأعلى للتصنيف الائتماني لبقية مؤسساتها العامة والخاصة، وأهمها وحدات القطاع المصرفي، خفضت الوكالة تصنيفها بعض المصارف رغم إشاراتها بها، ولم يسلم أفضل بنوك الكويت وربما الأقليم من التخفيض. ومن المرجح أن تتبع وكالات التصنيف الأخرى نفس المسار في تخفيض التصنيف السيادي وما يتبعه من تخفيضات لوحدة في القطاع المصرفي، ذلك يعني إن إغلاقات الإدارة العامة سوف يدفع ثمنها كل المؤسسات العاملة في بيئة تلك الإغلاقات.

ونكرر ما ذكرناه في أكثر من مناسبة، بأن تقارير مؤسسات التصنيف الائتماني لا بد وأن تقر بأشكال صحيحة لمضمونها، لا بفرض كثيرا ولا نخرج كثيرا في حالتها إيجابيتها أو سلبيتها، فهي موجهة للاستثمار مالي وتجاري واستعماري مع الكويت، لذلك مهما قدرة الكويت على مواجهة التزاماتها تجاههم على المدى القصير إلى المتوسط، ولا بد من تحذير شديد من خطورة التركيز على تعديل التصنيف

من الأفضل الصبر قليلا على تخفيض التصنيفات وتقدير مشروع ملزم للإصلاح المالي والاقتصادي يشمل خفض النفقات وتنويع مصادر الدخل

والخلاصة كانت هي أن القطاع سوف ينجو، وحتى لو تحقق أسوأ سيناريو، وسوف يحافظ على كفاية لرأس المال أعلى من 8 %، وهي الحد الأدنى وفق متطلبات بازل. ونعتقد في الشال أن تحقّق السيناريوهات الصعبة بات أبعد نتيجة تطورات مؤشرات أداء الاقتصاد الكلي على مستوى العالم ومحلياً ونتيجة قراءتنا لمؤشرات أداء القطاع العقاري والمالي النصف الأول من العام جاری.

فمن المتوقع أن ينمو الاقتصاد العالمي في عام 2021 بنحو 6.2% بفضل لعل للبطول في 2020، ويضيف نمو 4.9% في عام 2022م وفق تقديرات صندوق النقد الدولي، ويظل انتفاخ أسعار الأصول المالية -الأسهم- والارتفاع حجم ديون العالم القياسية بقضاياه العام والخاص، واحتمال عودة الجائحة، مكان خطر. وعلى المستوى المحلي، سولي ينمو الاقتصاد بالوجب في خسران قياسية في عام 2020. وارتفعت نسبة سيولة سوق العقار بنحو 129% من النصف الأول من العام الجاري. وارتفعت نسبة السيولة البورصة حتى نهاية يونيو 2021، الفاتحت بنحو 53% وكسب مؤشر البورصة العام نحو 15.2%. والأسهم تمثل 12% من رهونات المصارف. وارتفعت أرباح المصارف بنحو 0.5% ما بين الربع الأول من العام الجاري والربع الأول من العام الفائت، ومثلت أرباح الربح الأول 40.5% لكل أرباح 2020. وزادت أرباح قطاع الاستثمار للشركات المدرجة بنحو 155.5% لنفس الفترة، ولقطاع التأمين بنحو 19.3% لنفس الفترة. وزادت أرباح المصارف التي أعلنت نتائج أعمالها للنصف الأول من العام الجاري بنحو 54.8%. والمصارف المعتلة

هي: بنك الكويت الوطني،
بيت التمويل الكويتي، بنك
برقان، بنك بوبيان، البنك
الأهلي المتحد "الكويت"، بنك
الخليج، البنك الأهلي الكويتي
وبنك الكويت الدولي.
في خلاصة، تبني بنك
الكويت المركزي مبدأ صحيحا
وحصيفا، مفاده "استغلال
زمن اليسر للاستعداد لأزمات
العس". تلك هي السياسات

تناول تقرير الشال عددا من الموضوعات والقضايا المهمة، والتي اشتملت على:

- تقرير الاستقرار المالي، والتصنيف الائتماني 2020،
- ستاندر آند بورز، والأداء المقارن لأسواق مالية منتقاة - يوليو 2021، ونتائج بنك بويان - النصف الأول 2021، وأخيرا الأداء الأسبوعي لبورصة الكويت.

وجاءت تفاصيل التقرير على النحو التالي:

1. تقرير الاستقرار المالي 2020

صدر الأسبوع قبل الفاتح تقرير بنك الكويت المركزي حول الاستقمار المالي بمفهومه الضيق عن عام 2020، والمقصود استقرار القطاع المالي وأكثر من 80 % ضمنه هو ثقل القطاع المصرفي، والبقية يتقاسمها شركات الاستثمار وفروع البنوك الأجنبية وشركات التأمين وشركات الصرافة. التقرير مهني وعلني والقارئ لا يلاحظ أي انحراف عن الواقع، خلاصة أن القطاع المالي اجتاز أكبر أزمة مالية مرت على العالم في أوقات الكويت منذ نحو 90 عاما، وكانت التكاليف في حدوده الدنيا، والاحتياطيات والإيجابيات عند حدودها العليا، لذلك جهد لئلا نملك سوى تقديم شكر مسبق لبنك الكويت المركزي ولحرفته وتعاون القطاع المصرفي.

يذكر تقرير بنك الكويت المركزي أن ربحية المصارف فقدت في عام 2020 نحو 52 % من مستوى ربحية 2019، ولكن نحو 35 % من الانخفاض قطن فقط هبوط أرباح التشغيل، وبنحو 65 % خصصا، بعضها مستحق والأخر تحوطي. وارتفعت القروض غير المنتظمة بنحو 43 %، وبالمقابل هبطت بنحو 222 %، وتغطي الضمانات نحو 53 % منها. ولدى القطاع خصصات تقطعي ارتفاع القروض غير المنتظمة إلى 5.9 % من إجمالي محفظة القروض، أي قرابة ثلاث أضعاف مستواها الحالي البالغ 2 % . ورغم أن عام 2020 عام الجائحة، ارتفعت أصول المصارف بنحو 2.9 %، وارتفعت ودائعها بنحو 4.1 % رغم سحبيات القطاع العام، بجانب من ودائع، وبلغ نمو الائتمان المصرفي 4.8 %، وانخفض معدل الدوران الوظيفي من 17 % إلى 10 %، أي أصبحت وظائف القطاع أكثر استقرارا، وزادت المساحة الإقراضية للقطاع. وارتفعت كفاية رأس المال إلى 19 %.

وقام البنك المركزي
بإخضاع القطاع لأقصى
اختبارات الضغط ضمن
ثلاث سيناريوهات، الأول
تعرض قطاع العقار لضغوط
شديدة، ونحو 66 % من
رهونات المصارف عقار،
الثاني تعرض المالية العامة
لتدهور كبير، والثالث عودة
أزمة كبرى مماثلة للجائحة
على مستوى العالم.